

Distr.: General

15 March 1999

Arabic

Original: English

**الجمعية العامة**

الدورة الثالثة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٧

المعقدة في المقر، نيويورك

يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد أوزو جرجن . . . . . (تركيا)

**المحتويات****البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)**

(ج) تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)

(و) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويرات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد  
**أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:**  
 Chief of the Official Records Editing Section, Room .DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويرات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد الأسدی (جمهورية إیران الإسلامية)، تولى الرئاسة السيد أوزوجرجن (تركيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/53/60)، A/53/62، A/53/69، A/53/155، A/53/124، A/53/96، A/53/95-S/1998/311، A/53/72-S/1998/156، A/53/414، A/53/412، A/53/396، A/53/374، A/53/371-S/1998/848، A/53/296، A/53/204، A/53/168 (A/53/453)، A/53/416

(ج) تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) (A/53/267)، A/53/512

(و) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/53/407)

١ - السيدة صادق (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): قدمت تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في تموز يوليه ١٩٩٩ من أجل إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/53/407). وقالت إنه كان هناك تعاون وثيق في هذا الجهد فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وعنابر المجتمع المدني، وبوجه خاص المنظمات غير الحكومية. وأشارت إلى عدد من الاجتماعات التي وضعت فيها هذا التعاون، وقالت إنه جرى الاهتمام أيضاً بالاستعراضات الخمسية لتنفيذ برامج عمل سائر المؤتمرات أو مؤتمرات القمة العالمية الرئيسية.

٢ - وقد كان الاستعراض الخمسي لبرنامج عمل القاهرة أساساً عملياً قطرياً المحور تركز على التغيرات في السياسة العامة والخبرات التنفيذية على الصعيد القطري. وقد سعى هذا الاستعراض إلى استخلاص الدروس المستفادة، وتحديد الصعوبات المواجهة، واقتراح العمل المطلوب في المستقبل. وكانت النتائج الأولية مشجعة جداً، ودللت على أن بلداناً عديدة تتجه صوب تنفيذ برنامج العمل. وتحدث التقارير أيضاً عن حدوث تقدم في مجال الصحة الإنجابية.

٣ - وقد عقدت مشاورات إقليمية في جميع المناطق باستثناء أوروبا؛ وسيعقد الاجتماع الإقليمي لأوروبا في المستقبل القريب. وأكدت المشاورات أن تنفيذ برنامج عمل القاهرة قد أدرج في إطار حقوق الإنسان وأنه قد تحقق تقدماً ملحوظاً في إدراج الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج وفي بناء علاقات تشاركية مع عنابر المجتمع المدني. وقد أكدت المشاورات الإقليمية جميعها جدواً نموذج التعاون فيما بين بلدان الجنوب وشددت على الحاجة الملحّة إلى مزيد من الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل. وقد قدمت المشاورة المعقدة في آدیس أبابا، على سبيل المثال، توصيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز تدعو إلى إعطاء الأولوية لتضمين برامج الصحة الإنجابية هذه الوقاية، وإن كانت تسلم بأن لكل بلد أن يحدد أفضل طريقة لذلك على أساس القيود المالية والبشرية لديه. وفي الاجتماع الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

وأجامعة الدول العربية، ناقش المشاركون مسائل تتعلق بالهجرة الدولية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والصحة الإنجابية. وقد اعتمد المشاركون توصيات بالتدابير المطلوب اتخاذها على الصعيد الإقليمي لتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

٤ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام أشار أيضا إلى مختلف المجتمعات المائدة المستديرة والمجتمعات التقنية التي ضمت خبراء وأفرادا من المجتمع المدني، وإلى الأعمال التحضيرية للمنتدى الدولي القادم المعنى بتنفيذ برنامج العمل المقرر عقده في لاهاي، وإلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة السكان والتنمية. وستكون هذه اللجنة الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية وستنظر في اقتراحات العمل الواردة في مشروع تقرير الأمين العام عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية.

٥ - وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى توفير مزيد من الأموال لضمان اشتراك البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، في أعمال اللجنة التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية ذاتها.

٦ - واسترسلت قائلة إنه لن يعاد التفاوض بشأن الالتزامات المعقودة في القاهرة بالشكل الوارد في برنامج العمل. والهدف هو تكليف اللجنة التحضيرية تقديم نص نهائي إلى الجمعية العامة حال من الأقواس المعقودة.

٧ - وقد شددت المشاورات الإقليمية والمجتمعات التقنية جميعها على أن تحقيق مقاصد المؤتمر يقتضي تكثيف الجهود لبلوغ مستويات التمويل المحددة في برنامج العمل. وقد حقق الكثير من البلدان بالفعل نجاحا عظيمًا في هذا المجال، غير أن قدرتها تأثرت بالأزمة المالية الراهنة. وطلبت المتكلمة إلى البلدان المانحة مضاعفة جهودها للوصول إلى مبلغ الـ ٥.٧ بلايين دولار المستهدف من المساعدة الدولية بحلول عام ٢٠٠٠، على النحو المتفق عليه في القاهرة. وكان توقف مساعمات المانحين من الشواغل الأساسية التي ظهرت من الاستعراض الخمسي.

٨ - السيد هدايت (إندونيسيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المؤئل الثاني قد وضع خطة عمل شاملة تكفل تحمل التزامات محددة من خلال نهج شامل يقوم على التشارك والمشاركة واللامركزية. ويتمثل التحدي الراهن في المضي قدما بعملية تنفيذ جدول أعمال المؤئل وذلك بإعداد للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في عام ٢٠٠١. ولا بد من تحديد ما تشمله العملية من طرائق ونطاق وترتيبات تنظيمية وأدوار تؤديها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني.

٩ - وأضاف قائلًا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي اهتماما كبيرا لجدول أعمال المؤئل. وهناك حاجة ماسة إلى إعمال حقوق الإنسان الأساسية في المأوى. ولا بد للتنفيذ المنسق لجدول أعمال المؤئل من أن يحظى بالمساعدة على أعلى مستوى سياسي، ولا بد من أوسع جهد ممكن للاستفادة من النجاح ومعالجة الفشل وتحديد الشرفات الكبيرة.

١٠ - وإذا كانت الحكومات تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال المؤهل، فإن العلاقات التشاركية مع ممثلي المجتمع المدني ودعم المجتمع الدولي أمران مهمان للغاية.

١١ - وتتابع قائلاً إن التوقعات المقلقة التي طرحت في مؤتمر اسطنبول بشأن الفقر والتحضر والعنف في الحضر قد أكدتها الأثر السيء للعلومة والأزمة المالية العالمية. وإن الآفاق التي تفتحها العلاقات التشاركية والنهج التشاركي لا بد من أن تستكشف بشكل كامل للعثور على حل لهذه المشاكل الملحة وتوفير مأوى دائم. ورغم صعوبة قيام علاقات تشاركية مع فقراء الحضر، فإنه يتبع تعزيز قدرات الإدارات الوطنية والمحلية وزيادة الموارد اللازمة لمساعدة الفقراء على تحسين أوضاعهم. ولذلك فإن هناك حاجة للاستفادة من البرامج والممارسات التي حققت أفضل النتائج.

١٢ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأمل أن تؤدي الدورة الاستثنائية لاستعراض تنفيذ برنامج عمل القاهرة إلى اعتماد خطوات محددة أخرى للعمل، في جملة أمور، على خفض وفيات الرضع والأمهات والتقليل من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز وما يتصل بذلك من مشاكل سكانية.

١٣ - السيد شاودري (بنغلاديش): أشار إلى الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية من أجل إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقال إن هذه العملية بالغة الأهمية ومن شأنها أن تساعده على استعراض جوانب النجاح والإخفاق وعلى رسم مسار عمل فعال للمستقبل تحقيقاً لأهداف المؤتمر.

١٤ - وقال إن حكومته قد عمّدت، فور اعتماد برنامج عمل القاهرة، إلى إنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى من كبار موظفي الخدمة المدنية وممثلين لوكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وقد وضعت هذه اللجنة خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة. وقد استعرض اجتماع مائدة مستديرة عن التشارك مع المجتمع المدني، عقد في دكا، تنفيذ برنامج العمل. وناقش المشاركون طائفنة عريضة من المسائل وشددوا على الحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمات المحلية الصغيرة ومختلف الجمعيات ودعم استقرارها المالي. وقد استفادوا من خبرة بنغلاديش في تعاون القادة الدينيين وموظفي الصحة في مسائل الصحة الإنجابية وكذلك من برامجها في مجال تمكين المرأة.

١٥ - وإذا لم تكن هناك حاجة إلى إعادة التفاوض بشأن برنامج العمل، فإنه يتبع على المجتمع الدولي دعم جهود البلدان النامية من خلال تقديم مزيد من الموارد لمساعدة هذه البلدان على تعويض التأخير في الجدول الزمني للتنفيذ. وهذه الموارد الإضافية مطلوبة للتدريب وجمع البيانات وتحليلها في السياق الشامل لبناء القدرات.

١٦ - وقال المتكلم إن وفده يتطلع إلى الاجتماعات التحضيرية للدورة الاستثنائية، وبخاصة منتدى لاهي الدولي. ومن المهم أن تتاح للوفود المدخلات الآتية من جميع الاجتماعات التحضيرية. وسيكون من المفيد في هذا الصدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان عقد اجتماعات أحاطة إعلامية عن حالة الأعمال التحضيرية، بالتعاون مع إدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر. ويمكن القيام بمبادرات مماثلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أيضا إشراك الشباب وممثلي المجتمع المدني في العملية التحضيرية؛ كما ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان اشتراك أقل البلدان نموا في الاجتماعات التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ويتعين على المجتمع الدولي توفير موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض.

١٧ - السيد ويدينغ (النمسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص والبلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وهو آيسلندا، تشارك في البيان الذي سيدلي به.

١٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد كل التأييد المقاصد والمبادئ المتفق عليها في إسطنبول ويواصل الاتحاد جهوده لزيادة تعريف مواطنيه بجدول أعمال المؤهل، ولذلك يرحب باستعراض وتقييم جدول الأعمال هذا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن عملية الاستعراض ينبغي ألا تتضمن أي إعادة للمفاوضات. ولما كانت الحكومات تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن جدول أعمال المؤهل، فإنه ينبغي الاهتمام بوجه خاص باستعراض النجاح الشامل المتحقق على الصعيدين الوطني والم المحلي، وكذلك بتعميم أفضل الممارسات. ويجب، علاوة على ذلك، تشجيع الاشتراك على أوسع نطاق ممكن في التحضير للاستعراض؛ وفي هذا الصدد يتعين الأخذ بصيغة اجتماعات الشركاء التي استخدمتها اللجنة الثانية التابعة لمؤتمر المؤهل الثاني. ويجب أن يتواكب تنفيذ جدول أعمال المؤهل مع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما على الصعيد المحلي، لخلق التعاون وتعزيز جميع أبعاد التنمية المستدامة. وينبغي أيضا تشجيع إيجاد آليات تشاركية تسمح بانخراط أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرارات.

١٩ - وفيما يتصل بالجوانب التنظيمية للعملية التحضيرية، يفضل الاتحاد الأوروبي الترتيبات المتسمة بالاقتراض والتركيز، ومنها اشتراك مختلف أصحاب المصالح، ولا سيما السلطات المحلية، والتي تسلم بالأعمال التحضيرية المكثفة التي لا بد من القيام بها على الصعيد الوطني.

٢٠ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أن من الأمور العاجلة تنشيط مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وعلى هذا المركز الأخذ بأساليب في الإدارة أكثر شفافية ومسؤولية. ومن هنا يرحب الاتحاد الأوروبي بما بلغته عملية استعراض الهيكل التنظيمي للمركز ودوره الموضوعي من مرحلة حاسمة فيما يبدو. ومع أنه قد تحق بعض التقدم، فإنه يتعين اتخاذ المزيد من الخطوات الكبيرة صوب الإصلاح.

٢١ - وفيما يتصل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٢ يوفر إطارا ممتازا لاستعراض وتقييم النجاح المتحقق. وقد شدد القرار على أنه لن تكون هناك إعادة تناوض بشأن الاتفاques القائمة الواردة في برنامج العمل؛ وحدد الجوانب التنظيمية للهيئة التحضيرية وللدور الاستثنائية، وشدد على ضرورة المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية وفقا لطراائق مماثلة لما اتّبع في القاهرة.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٩، سيصل عدد سكان العالم إلى حوالي ٦ بلايين نسمة، سيكون حوالي ١٥٠ مليوناً منهم محروميين من خدمات تنظيم الأسرة ومن وسائل حماية صحتهم الإنجابية. ويعين على البلدان بوجه خاص، للتحكم في النمو السكاني، مواصلة دعمها السياسي لبرنامج العمل. ولقد بيّن مؤتمر القاهرة أن الحلول الموضوّعة للمسائل السكانية يمكن أن تتحترم حقوق الإنسان. ويمكن بالفعل التوصل إلى نموًّا ديمغرافيًّا أكثر اعتدالاً على أساس الحرية الشخصية في الاختيار، ولا سيما فيما يتصل بالإنجاب والمباعدة بين الولادات. ومما ييسر ممارسة هذه الحقوق أيضاً وجود بيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية وتعلّيمية مواتية. ومن المهم في هذا الصدد ضمان حصول المرأة على خدمات صحية تراعي السرية ومحتملة من حيث التكاليف توفر لها المشورة والمساعدة في جميع الجوانب الصحية. وكان برنامج العمل على حق حينما أدرج موضوع السكان في النطاق الأوسع للتنمية المستدامة وذلك بالعمل، في وقت واحد، على معالجة مسائل من قبيل تخفيف حدة الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتعليم والبيئة. ويظل التعاون الدولي في مجال السكان والتنمية أساسياً لدعم الجهود الوطنية لتنفيذ التوصيات المعتمدة في القاهرة. ولذلك يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاشتراك في عملية استعراض عملية المنحى.

٢٣ - السيدة كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت، في معرض الإشارة إلى المؤئل الثاني، إن المعلومات الواردة في تقريري للأمين العام عن هذا الموضوع (A/53/267 و A/53/512) مفيدة. وأكدت من جديد التزام بلدها بأهداف جدول أعمال المؤئل وحثت المجتمع الدولي على مواصلة تنفيذه تنفيذاً نشطاً.

٢٤ - واستطردت قائمة إن مؤتمر إسطنبول كلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بأداء دور حيوي في تحقيق أهداف جدول أعمال المؤئل، مما يعني وجوب عمله على نحو يتسم بالنزاهة والشفافية الكاملتين لكي يوفر القيادة الحقيقية في التوصل إلى التنمية المستدامة في المناطق الحضرية. وأعربت عن أسفها لأن مشاكل المركز الإدارية والمالية ثالت من قدرته على تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر المؤئل الثاني. وأعربت عن ترحيب وفدها بالجهود التي يبذلها فريق التشريع في سبيل التصدي للشواغل المالية التي طرحت في عمليات مراجعة الحسابات من جانب مكتب الخدمات المراقبة الداخلية وعن تطلعها إلى توصيات الفريق بشأن إصلاح إدارة المركز وهيكله التنظيمي بغية إنشائه على نحو شفاف واستشاري، وهي الطريقة الوحيدة لتشريع المركز واستعادة ثقة كل من الجهات المانحة والجهات المستفيدة من أعماله.

٢٥ - وقالت إن تشريع المركز يكتسب أهمية خاصة مع اقتراب موعد إجراء الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال المؤئل. والأمل معقود على أن يواصل الأمين العام كفالة وفاء المركز بالمعايير الإصلاحية التي حددتها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السادسة عشرة. ووعدت بأن يشارك وفدها بنشاط في الأعمال التحضيرية لهذا الاستعراض، الذي قد يتعين إعادة النظر في جدوله المفترض في التموّل.

٢٦ - وانتقلت إلى الاستعراض الخميسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقالت إن الولايات المتحدة قد اتخذت عدداً من الخطوات منذ انعقاد مؤتمر القاهرة: وأخذ البحث العلمي يركز بدرجة أكبر على المسائل الصحية التي تختص بها المرأة. وأوضحت أن عدداً متزايداً من معاهد الأبحاث والمنظمات غير الحكومية يهتم بمسائل من قبيل الصحة الإنجابية للإناث. وواصلت عدد حالات حمل المراهقات هبوطه نتيجة للمعلومات التي يزود بها الصغار عن أهمية إرجاء النشاط الجنسي، وعن استعمال وسائل منع الحمل، وعن الأمراض التي تنتقل عن طريق

الاتصال الجنسي. وقد أنشأ الرئيس كلينتون مجلسا رئاسيا مشتركا بين الوكالات معنيا بالمرأة لمتابعة مؤتمر بيجين. واتخذ عدد من الخطوات بهدف تمكين المرأة وحماية حقوقها، واتخذت بصفة خاصة مبادرات لمنع العنف المرتكب ضد المرأة، والاتجار في النساء والأطفال، ولتعزيز مشاركة المرأة في أداء أدوار صنع القرار والأدوار القيادية.

٢٧ - وعلى الصعيد الدولي، ذكرت أن الولايات المتحدة هي أكبر مانح ثنائي في ميدان السكان، بما فيه تنظيم الأسرة، وأبحاث فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وصحة الأم والطفل، وغير ذلك من الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٨ - وأوضحت أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تقلصت بالفعل من حيث القيمة الحقيقية في السنوات الأخيرة. واستدركت قائلة إنه يستعاض عنها بدرجة متزايدة بالأموال المقدمة من المنظمات غير الحكومية ومن المؤسسات الخاصة.

٢٩ - وأعربت عن أمل وفدها في أن تكفل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بقاء المسائل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية شواغل أساسية لنظم الرعاية الصحية الوطنية؛ وتوفير الجهات المانحة مدخلات أساسية متنوعة للأنشطة السكانية والإنسانية في البلدان التي تفتقر إلى الموارد الضرورية (السلع، والتدريب المتخصص، وجمع البيانات لأغراض الرصد والتقييم)؛ ودعم الزعماء السياسيين والرأي العام لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سواء في البلدان المانحة أو المتلقية؛ وتعبئة الموارد الجديدة لأغراض خدمات الصحة الإنجابية، ولا سيما في القطاع التجاري الخاص؛ والتقدير لجهود البلدان التي تخصص موارد كبيرة لتنفيذ برنامج العمل؛ وأخيرا، جعل الدورة الاستثنائية فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في القاهرة، ومن بعض الوجوه في بيجين، وإعادة تحديد ما يتخذ من الإجراءات في المستقبل.

٣٠ - وانتقلت إلى موضوع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقالت إن حكومتها ملتزمة التزاما راسخا بعدم أنشطة هذا الصندوق، الذي يوفر خدمات عالية الجودة لتنظيم الأسرة وغيرها من خدمات الصحة الإنجابية للرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، حتى وإن كان الكونغرس قد ألغى التبرع الذي سبق اعتماده للصندوق.

٣١ - السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعق أهمية كبيرة على التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان من أهل الريف والحضر. وفي هذا السياق، يؤدي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دورا حيويا بوصفه ضامنا لتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر المؤذل الثاني.

٣٢ - وأضاف أن ما اتخذ من تدابير مبدئية لإعادة تنظيم أعمال المركز خطوة في الاتجاه الصحيح، بيد أنه يلزم بذل المزيد من الجهد للتعجيل بتنفيذ أهداف المؤذل الثاني.

٣٣ - وأوضح أن المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية متعددة القطاعات في طابعها؛ بيد أن المركز، في سياق ما يضطلع به من إصلاحات، ينبغي أن يحافظ على فرديته واستقلاله. وفي نفس الوقت سيمكنه تجميع وظائفه الإدارية والمالية مع وظائف وكالات الأمم المتحدة الكائنة في نيروبي من تركيز جهوده على مهامه الأساسية.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن من مجالات النشاط الحيوية للمركز البحث عن الطرق والوسائل اللازمة لتعبئة الموارد المالية الإضافية، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، تعزيز التعاون بين المؤهل وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بهدف تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر أسطنبول.

٣٥ - وقال إن أحد العوامل الهامة في الإسراع بالإصلاحات التي تأخذ بها بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد يتمثل في تعزيز المساعدة المقدمة من المركز بشأن إعداد مشاريع القوانين، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وانتداب الخبراء الدوليين لمشاريع التشييد الرئيسية. وسوف يساعد تنفيذ برامج التعاون بين المؤهل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٦/٤ المتعلق بهذه المجموعة من البلدان.

٣٦ - وأكد أنه يجب النظر في موضوع السكان والتنمية في سياق الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ جدول أعمال المؤهل. وفي هذه الدورة الهامة، ينبغي أن تعد الدول الأعضاء هجراً متقدماً إزاء العمل المشترك الذي يتبع اتخاذ إنجاز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالاستناد إلى تقييم ناقد لحالات النجاح والفشل منذ عام ١٩٩٤.

٣٧ - وأعرب عن تأييده للفكرة التي تنطوي عليها العملية التحضيرية، وهي على وجه التحديد عدم إعادة النظر في الاتفاques التي تم التوصل إليها في القاهرة، وإنما العمل على صياغة توصيات عملية لحل المشاكل المتعلقة، معأخذ الحقائق الجديدة التي ظهرت منذ انعقاد هذا المؤتمر في الاعتبار. ومن المهم أن تتroxى هذه المهمة في سياق التنفيذ المنسق والمتكامل للقرارات المتخذة في المؤتمرات العالمية الرئيسية، تعزيزاً لتدابير التفاعل والتكميل المتخذة في هذا الصدد.

٣٨ - وأضاف أن الدول الأعضاء نفسها، بدون شك، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر؛ بيد أن التعاون الدولي أيضاً يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

٣٩ - وأشار إلى أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها الاتحاد الروسي، تواجه مشاكل سكانية خطيرة، تستلزم حدتها المتزايدة اهتمام المجتمع الدولي. ومن المشاكل المثيرة للقلق بصفة خاصة، في الاتحاد الروسي، استمرار معدلات الوفيات العالية جداً، خاصة بالنسبة للرجال وللأطفال الرضع. وقد تقدم السن أيضاً بالسكان بشكل متتسارع، حيث يمثل من تجاوزوا سن ٦٠ نسبة قدرها ١٦ في المائة من عدد السكان، بينما هبطت شريحة من هم دون سن ١٥ إلى نسبة ٢١ في المائة.

٤ - وقال إن ثمة مشكلة خطيرة أخرى تمثل في الهجرة، إذ أن انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تشريد هائل للسكان. ويوجد أيضاً كثير من المهاجرين بصورة غير قانونية.

٥ - وشدد على أهمية جمع البيانات الديموغرافية في وضع السياسات. ومن مصادر البيانات المفيدة جداً عملية صنع القرار التعداد السكاني. بيد أن حكومته، لأسباب تتعلق بالمصارع المالية، اضطررت إلى تأجيل تعداد السكان المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٩. وبما أن الاتحاد الروسي ليس وحده في هذه الحالة، وبالنظر إلى حدود بيانات التعدادات السكانية للبحث الديمغرافي، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان، حيالاً يقتضي الأمر، تمكيناً لها من إجراء هذه الاستقصاءات الهامة.

٦ - السيد كولبي (النرويج): تكلم، في معرض الإشارة إلى البند ٩٣ (و)، فقال إن برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية قد حول التركيز عن الأهداف المتعلقة بالنمو السكاني إلى نوع ذي توجه بشري في التنمية. وأضاف أن هذا يمثل خطوة كبيرة للأمام صوب تحقيق توازن أفضل بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

٧ - وشدد على أنه حين قررت الجمعية العامة عقد دورة استثنائية لإجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ برنامج العمل، لم يكن هناك أي تفكير في إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات القائمة، ومن ثم ينبغي للدول الأعضاء أن تكف عن تقديم مقترنات جديدة لتعديل مضمون وثيقة القاهرة الختامية. علاوة على ذلك، ينبغي أن يحكم هذا الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات عدد من الاعتبارات. فأولاً، ينبغي أن تشارك كل منظمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة بهمة في استعراض التقدم المحرز والمسائل التي لم يزل يتبعها وفقاً لولايتها الخاصة، تمهدًا لتوسيع نطاق التقييم واسع النطاق قدر المستطاع. وثانياً، لم يعد من الممكن معالجة القضايا السكانية بمفردها عن المجالات الأخرى، كالتنمية أو حقوق الإنسان مثلاً، وينبغي لذلك أن ينظر هذا الاستعراض في التقدم المحرز فيربط هذه القضايا بالسياسة الوطنية وبالبرامج الإنمائية العالمية. ثالثاً، ينبغي أيضاً دراسة مدى التحسن في سبل وصول المرأة إلى المعلومات والتعليم والموارد والخدمات الإنجابية عالية الجودة، وأن يدرس في الوقت ذاته، الدور الذي يضطلع به الرجل فيما يتعلق بمسائل الإنجاب البشري. وصحّح أنه تم إثبات كثير من التقدم في مجال الصحة الإنجابية، إلا أنه يلزم بذل جهد للتأكد من أن التغيرات تمثل نهجاً كلياً متكاملاً ولم يقتصر مجرد خدمات محددة تضاف إلى الهياكل الأساسية القائمة. علاوة على ذلك، لم تكن المسألة مطلقاً مسألة تنفيذ برنامج العمل بأكمله في خمس سنوات. فمن المستحبيل إجراء تحول رئيسي كهذا في السياسات والأولويات في وقت قصير إلى هذا الحد. وينبغي لذلك أن توفر عملية الاستعراض دروساً يستفاد منها في المستقبل، بالاستناد إلى الطائفة الواسعة النطاق من البرامج التي نفذتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية. ومن البوادر المشجعة الافتتاح الجديد إزاء احتياجات الشباب، وينبغي النظر في جدوى البرامج المتصلة بالشباب ونجاحها. إلا أن التقدم، من ناحية أخرى أبطأ مما يجب فيما يتعلق بالمشكلة الخطيرة المتمثلة في وفيات الأمهات. وستتيح الدورة الاستثنائية فرصة لدراسة جميع التجارب الناجحة في التصدي لهذه الظاهرة المأساوية تمهدًا للحد من ارتفاعها. وينبغي إعادة النظر في الأهداف الموضوعة لاستثمار مبلغ ١٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، لأن كل الدلائل تشير إلى وجوب زيادة حجم الموارد بدرجة ملموسة لأجل تخفيض وفيات الأمهات.

٤٤ - وأشار، من منظور أقصى بالصعيد الوطني، إلى أن النرويج أعطت أولوية عالية للبرامج السكانية فيما تضطلع به من جهود التعاون الإنمائي وزادت بدرجة كبيرة المبالغ المخصصة لها، فوصلت نسبتها إلى ٤٪ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٧. وقال إن وفده يشجع البلدان الأخرى على أن تأخذ حذو النرويج وتجتهد في مواكبة إمكانياتها الحقيقة، مع مراعاة جدول الأعمال ذي الصلة المتعلقة بالحد من الفقر، وبتمكين المرأة، والاستثمار في القطاع الاجتماعي.

٤٥ - وفيما يتعلق بالبند ٩٣ (ج)، قال إنه عملاً بجدول أعمال المؤئل، تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأولى في التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك في تعاون وثيق مع الشركاء الآخرين؛ واستدرك قائلاً إن للأمم المتحدة، في الوقت ذاته، دوراً أساسياً تؤديه في إذكاء الوعي بالبرنامج وتسويقه. وأعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن تنفيذ تأثير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (A/53/267)، الذي يتضمن مقترنات ببناء بشأن تنظيم الدورة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول الأعمال هذا. وأعرب عن تأييد وفده بصفة خاصة لشرك الحكم المحلي والمجتمع المدني في الإعداد لهذه الدورة كما طلبت لجنة المستوطنات البشرية في قرارها ١٢١٦.

٤٦ - واختتم كلمته بالإعراب عن تأييد وفده لاقتراح أن تعمل لجنة المستوطنات البشرية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وعن أمله في أن ينجح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بوصفه جهة التنسيق لتنفيذ جدول أعمال المؤئل، في عملية تنشيط المركز، وأعرب عن دعمه لجهود المدير التنفيذي للمركز في إرساء أساس راسخ وسليم لأعمال المركز في المستقبل.

٤٧ - السيد يو قينغ تاي (الصين): لاحظ أنه إذ يستعد المجتمع الدولي لتقديم تنفيذ برنامج عمل القاهرة، فإن بعض البوادر المشجعة آخذة في الظهور منها: أن أعداداً متزايدة من البلدان تدرج الاستراتيجيات السكانية في برامجها الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتحول الأنشطة السكانية بذلك إلى قضية مشتركة للمجتمع بأكمله، وأن كثيراً من البلدان قد أحرزت تقدماً كبيراً صوب القضاء على الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم الأساسي.

٤٨ - وقال إن من دواعي الأسف أن أهداف البرنامج ما زالت بعيدة عن التحقيق. ذلك أن النمو الهائل في عدد سكان العالم، والأزمة التي أدى إليها الاختصار الاقتصادي والمالي في سياق العولمة، وتزايد عدد الناس الذين يعانون الفقر، قد جلبت مشاكل جديدة لا بد من حلها.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن قرار الجمعية العامة عقد دورة استثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، وتقييم الخبرات المكتسبة، وتحديد أي ثغرات قائمة، ورسم مسار العمل في المستقبل جاء، بناءً على ذلك، في الوقت المناسب تماماً. وبادئ ذي بدء، ينبغي أن يكون هذا الاستعراض متوازناً وشاملاً. وعلى الرغم من أن تنفيذ برنامج العمل سيتجلى على الصعيد الوطني في نهاية المطاف، إلا أنه يستدعي بذل الجهود على جميع الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتأتي من هنا أهمية أجزاء البرنامج التي تتناول التعاون الدولي، الذي ينبغي أن يشكل عنصراً هاماً في عملية الاستعراض. وثانياً، ينبغي أن تركز الدورة الاستثنائية على تقييم التجارب والدورات

المستفادة وتحليل أوجه القصور والمشاكل التي تعوق التنفيذ، وتقديم خطط ذات توجه إجرائي لمواجهتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد الأولويات بحيث تعالج في محل الأول أكثر المشاكل إلحاحاً. إذ تعيش أغلبية سكان العالم في البلدان النامية، حيث يؤثر الفقر الواسع الانتشار على صحة ملايين الناس وبقائهم. وتحول حالات العجز في الموارد والضعف في بناء التقدرات دون إحرار التقدم من جانب كثير من البلدان. وأخيراً، من المهم كمالة أن تميز الدورة الاستثنائية أيضاً بالروح والمبادرة اللتين جعلتا مؤتمر القاهرة على هذا القدر من النجاح، وذلك بإفساح المجال أمام جميع الأطراف المهمة للمشاركة، من جديد، في العملية التحضيرية وفي الأعمال الفعلية للدورة. وعلى الرغم من أن الحكومات أدت دوراً قيادياً في مؤتمر القاهرة، فقد أثري اشتراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما المنظمات غير الحكومية مداولات المؤتمر إلى حد بعيد. وأعرب وبالتالي عن أمله في أن يتخذ الرئيس الجمعية العامة، عملاً بالأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٢، جميع التدابير اللازمة لوضع الأساس لهذا التعاون المثمر.

٥٠ - وقال إن الصين، بوصفها أكثر بلدان العالم سكاناً، قد وضعت تنظيم الأسرة والتنمية المستدامة في مكان الصدارة من سياستها الوطنية الإنمائية. وبناءً على ذلك، فإنها تعلق أهمية كبيرة على الدورة الاستثنائية، وتعتمز أن تؤدي دوراً نشطاً فيها جنباً إلى جنب مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٥١ - السيدة وايلد (نيوزيلندا): قالت إن المشاكل السكانية تعد من أكثر المشاكل التي ستواجه المجتمع الدولي في المستقبل حساسية وإنه اتضح من التفكير في هذا الشأن مؤخراً أنه لا ينبغي النظر في السياسات السكانية بصفة منعزلة بل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقالت إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أحدث في هذا الصدد تغييراً جذرياً في مفهوم الصلة بين السكان والتنمية. وإن البرامج المتعلقة بالسكان سوف تتضمن من الآن فصاعداً عناصر مثل الصحة الإنجابية للشباب التي كانت في السابق موضوعاً يعالج على حدة.

٥٢ - وتابعت كلمتها قائلة إن نيوزيلندا ما زالت ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر، في إطار برامجها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وسياستها الداخلية على السواء. وذكرت أن جزءاً من هذه المساعدة يخصص لقطاعات تتيح في الآن نفسه تحقيق الأهداف السكانية والإنسانية مثل تنمية الموارد البشرية (التعليم والتدريب)، وتعزيز المساواة بين الجنسين والصحة الأساسية. وكمثال واحد من بين أمثلة أخرى للتعاون الوثيق مع مختلف حكومات منطقة جنوب المحيط الهادئ، قامت نيوزيلندا بإطلاق مبادرة في مجال الصحة على مستوى تلك المنطقة تتصدى لهذه المواضيع نفسها، فضلاً عن الجوانب التي تتعلق بتدعم القدرات في القطاع الصحي، والنهوض بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. ومن نفس المنظور، زاد بلدانها من التبرعات التي يقدمها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة زيادة كبيرة.

٥٣ - وأشارت إلى الدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة للنظر في تنفيذ برنامج عمل القاهرة، فأعربت عن رغبة نيوزيلندا في أن يتم التشدد على تقوية أواصر التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، مثل المصارف الإنمائية والمجتمع المدني. وقالت إن نيوزيلندا ليست غافلة عن أي من العقبات التي تعرقل تنفيذ برنامج العمل، والتي تشمل تفشي الفقر في العالم، واستمرار عدم المساواة

بين الجنسين والقيود التي تفرضها الحكومات على مشاركة المجتمع المدني غير أنها تأمل أن يتيح المنتدى الدولي الذي سيعقد في لاهاي في عام ١٩٩٩ التصدي لهذه العقبات.

٤٥ - واستطردت تقول إنه لكي يكون برنامج العمل فعالا، يجب أن تؤخذ قرارات المؤتمر في الاعتبار لدى وضع السياسات الوطنية. وقد أسممت الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن مسائل السكان، بما في ذلك الاجتماع الإقليمي الرابع المستوي المتعلق بآسيا والمحيط الهادئ الذي انعقد مؤخرا في بانكوك، في حشد الإرادة السياسية اللازمة لدمج الاستراتيجيات الإنمائية والسكانية والبيئية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والم المحلي؛ وبالرغم من أنه يتحتم على البلدان في المقام الأول أن تتحمل مسؤولية تنفيذ برنامج العمل وقرارات المؤتمرات الهامة الأخرى التي تعقدتها الأمم المتحدة، فإن على الأمم المتحدة القيام بدور هام لمساعدتها في الأضطلاع بتلك المهمة خاصة إذا كانت من بين البلدان الأقل نموا.

٤٦ - السيد أوزتورك (تركيا): قال في معرض الإشارة إلى المؤهل الثاني، إنه يضطلع، في سياق التنشيط المنتظر لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بتغيرات في إدارة المركز منذ أكثر من سنة. وذكر أن فريق المختصين الذي استعان به المدير التنفيذي بالنيابة قد أنجز أول الجزأين الأوليين في تقريره المؤلف من ثلاثة أجزاء والذي سيساهم على نحو مثمر في تنشيط المركز.

٤٧ - وقال إنه ريثما تعقد الدورة القادمة للجنة المستوطنات البشرية، يتعين الإشارة إلى نقطتين. فأولاً، من المناسب الانتهاء من النظر في المقترنات التي صاغتها فرق العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمؤهل، واتخاذ القرارات الواجبة بحيث تتمكن اللجنة على هذا الأساس من تقديم توجيهات بشأن الإجراءات التي ينبغي اعتمادها في المستقبل. وثانياً، يجب أن يزود المركز بالموارد المالية التي من شأنها أن تتيح له تأدية الدور الواجب عليه، وإنما إذا ما حرم من المبالغ التي يحتاج إليها، سيمضي في خسارة العقود والمشاريع لصالح أجهزة أخرى. ويجب أيضا وضع حد لأزمة الثقة التي تعاني منها إدارة المركز، بتقديم الدعم القوي إلى المدير التنفيذي بالنيابة؛ وإنما من الجائز أن يتعرض المركز لأزمة سياسية تعيد طرح مسألة وجود المركز ذاته.

٤٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات مؤتمر إسطنبول، قال إن الحكومة التركية تنوى إنشاء مكتب إقليمي للمؤهل يقوم بتقديم خدماته إلى عدد كبير من بلدان أوروبا والقوقاز وأسيا الوسطى، وذلك للمساهمة في جهود تحقيق اللامركزية في المركز، وإنها تأمل في هذا الصدد الحصول على مساعدة من المناطق المعنية من أجل بدء المشروع وتنفيذه.

٤٩ - السيدة أولزوiska (اليونسكو): قالت إن اليونسكو ما زالت تعلق فائق الأهمية على الصلة بين السكان والتنمية. وإن هناك تأثيراً متبايناً بين العوامل الديمografية ومعدل النمو الاجتماعي الاقتصادي ونوعيته، واستخدام الموارد الطبيعية والبيئة بشكل عام. وتستلزم التنمية المستدامة اعتماد أساليب الإنتاج والاستهلاك التي تشجع على استخدام الموارد بطريقة راشدة. ولهذا ما زال ينبغي عمل الكثير بالرغم من حدوث نقصان في معدلات

النمو السكاني، قبل أن يتحقق انخفاض حقيقي في معدلات الوفيات والأمراض بين الأمهات والأطفال، ومزيد من انخفاض معدلات الخصوبة وتحقيق توازن النمو السكاني في العالم.

٥٩ - وذكرت أن اليونسكو تنشط في الأعمال التحضيرية للاستعراض والتقييم المقرر القيام بهما في عام ١٩٩٩ لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيتيح ذلك إعادة التأكيد على الالتزامات التي تم التعبّد بها عام ١٩٩٤.

٦٠ - ومضت تقول إن اليونسكو نظمت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المؤتمر العالمي الأول المعنى بالتعليم العالي. وإن موضوع السكان من القضايا الرئيسية التي تشغّل اهتمام الأوساط الجامعية. ويعتبر التعليم في بلدان عديدة عاملًا من عوامل التنمية الاجتماعية ووسيلة للمساهمة في الإجراءات التي تتخذها الحكومات والأجهزة المكلفة بإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية. ومن العوامل الرئيسية للتنمية وتحول المجتمعات تدريب صناع القرارات السياسية والاقتصادية في المستقبل. وينبغي وبالتالي أن يركز التعليم الذي يحصله الديمغرافيون وغيرهم من المختصين في مسائل السكان على تحليل السياسات الإنمائية. وتواصل اليونسكو تقديم دعمها الفني والتقني إلى الحكومات والمؤسسات، والمجموعات والخبراء من أجل وضع مبادئ توجيهية للمعلمين والمؤسسات التعليمية وإعداد البرامج الدراسية ووسائل التقييم، وإعداد برامج لتعليم الكبار، وبرامج لتدريب المعلمين، ووسائل ومبادئ توجيهية لاستخدام التكنولوجيا الجديدة.

٦١ - وأضافت أن اليونسكو ستواصل من خلال هذا النوع من الأنشطة المشاركة في الآليات المشتركة بين المؤسسات المعنية بمتابعة قرارات المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وبصورة خاصة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي ذلك الصدد، ساهم نظام خدمات الدعم التقني بطريقة فريدة في نوعها في توثيق التعاون المشترك بين المؤسسات وال اختصاصات والقطاعات في ميدان السكان والتنمية. ويجب المحافظة على هذه الآلية المبتكرة وتعزيزها.

٦٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن التقييم الذي سيجري في عام ٢٠٠٠ للقرارات التي اتخاذها مؤتمر عام ١٩٩٠ المعنى بتوفير التعليم للجميع سيمثل فرصة جديدة لإعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم.

٦٣ - السيد تودجينو (بنن): استفسر عن التقدم الذي أحرز منذ انعقاد مؤتمر اسطنبول في عام ١٩٩٦ وعن تنفيذ القرارات التي اتخذت حينئذ، واستفهم عن طبيعة التدابير التي يتبعها اتخاذها من أجل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكررة لإجراء تقييم شامل لتنفيذ قرارات المؤئل الثاني في عام ٢٠٠١.

٦٤ - وأعرب عن أمل بنن في تعزيز وتنشيط مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي يحتاج إلى موارد مادية ومالية وبشرية متزايدة لكي ينجح في تنفيذ برنامج عمله. وقال إن من المهم الحرص على حسن إدارة هذه الموارد. وإن بلده يشعر بالارتياح إزاء الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ويأمل أن تحظى باهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولي. كما يأمل في أن تقوم جميع الهيئات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز، بتقديم دعمها دون تحفظ

لبرنامج عمل المؤهل وبزيادة مشاركتها في تنفيذه، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا. ويطلب التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل المؤهل في هذه البلدان حشد موارد مالية إضافية وتوثيق التعاون الدولي.

٦٥ - ومضى يقول إن بلده شرع على الصعيد الوطني في تنفيذ عملية لتحقيق لامركرزية من شأنها أن تقضي إلى نقل المسؤوليات في ميدان ملكية الأراضي، وأنشأ في عام ١٩٩٣ صندوقاً وطنياً للإسكان، واستهل عدة مشاريع لبناء المساكن مولتها مصارف خاصة. ووضع في عام ١٩٩٦ استراتيجية حضرية تستهدف حل مشاكل الملكية، وتحسين عمل سوق العقارات وصياغة استراتيجيات إنمائية جديدة. وهذه الإجراءات التي بدأت تعطي نتائج مرضية، يجب أن تتواصل بدعم من الشركاء في التنمية.

٦٦ - وقال إن بنن ترى أنه من المهم إشراك المجتمع المدني في الدورة الاستثنائية عام ٢٠٠١. وذكر أن على المشاركين أن يبحثوا، في جملة أمور، القيود المؤسسية والقانونية والإدارية والمالية التي تعيق تنفيذ الخطط الوطنية. وقال إن على هيئات الأمم المتحدة تحديد الإجراءات التي تعتمد اتخاذها في إطار تنفيذ برنامج عمل المؤهل ويتبعن على مؤسسات بريطون ووذ عرض تقييم للإجراءات التي اتخذتها لترويج المستوطنات البشرية القابلة للاستمرار. كما أنه يجب الاهتمام بحشد موارد مالية جديدة وإضافية. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية، أعرب عنأمل بنن في أن تقوم لجنة المستوطنات البشرية، المنعقدة في دورة استثنائية بدور اللجنة التحضيرية.

٦٧ - السيد براانيتيس (ليتوانيا): أشار إلى أن ثمة عقبات تواجه ليتوانيا في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى أن حالة العقارات تعاني من ذلك. وذكر أن عدداً كبيراً من الأسر يتظர الحصول على مساكن، إذ أن عدد المساكن قيد الإنشاء تناقص بمقدار خمسة أمثال. وإن المساكن الموجودة متداعية. ومع ذلك فالتوقعات تبعث على الأمل: إذ أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع عام ١٩٩٧ بنسبة ٥,٧ في المائة وكان ينبغي أن يزيد في عام ١٩٩٨ بنسبة ٧ في المائة. ولم يتجاوز معدل التضخم نسبة ١,٨ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٨. وازداد النشاط في قطاع التشييد بنسبة زهاء ٢٦ في المائة. ونظراً لأن الشباب هم الأكثر تأثراً بمصاعب المرحلة الانتقالية، تقوم ليتوانيا بمساعدة الأسر التي تبلغ أعمار أفرادها أقل من ٣٥ عاماً في الحصول على مسكن. وتم كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الأسر ذات الدخل الضئيل في استئجار مسكن أو شرائه.

٦٨ - ومضى يقول إن ليتوانيا تعمل جاهدة على أن تخصص نسبة ٢٥ في المائة من المساكن المعروضة لفئات اجتماعية محددة ولتحقيق هذا الغرض، تقوم ليتوانيا ببحث البلديات على زيادة مشاركتها في بناء مساكن من هذا النوع، وقد خصصت جزءاً هاماً من ميزانيتها الوطنية لهذه المسألة. ويعمل البلد جاهداً، رغبة منه في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على مواءمة تشريعاته مع تشريعات البلدان الأوروبية؛ وإبرام اتفاق تعاوني مع الاتحاد الأوروبي في قطاع الإسكان والتشييد. وقال إن هناك إدراكاً تاماً في ليتوانيا لمفهوم التنمية المستدامة، الذي يربط بشكل وثيق بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تم دمج وزارة التشييد والتنمية الحضرية ووزارة حماية البيئة لتصبحاً وزارة البيئة. وأعلن أنه تم إبرام اتفاقيات تعاون لا سيما مع وزارات البيئة في الدانمرك وهولندا وفنلندا.

٦٩ - السيد بایفَا (مراقب المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة تشدد دوما في تصريحاتها بشأن السياسة العامة ووثائقها التوجيهية على أهمية الإجماع الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القاهرة في مجال الهجرات الدولية. وأشار إلى أن استراتيجية المنظمة تستند إلى حد كبير إلى الفصل العاشر من برنامج العمل الذي اعتمد في هذه المناسبة. إذ من الواضح أن عولمة تدفق السلع، ورؤوس الأموال والمعلومات ترك آثارا هامة على الحركة السكانية في العالم. وذكر أن سياسات الهجرة المعتمدة في بلد ما أو إحدى المناطق دون إقليمية انعكاسات فورية على البلدان أو المناطق الأخرى. ولذلك من الضروري تنسيق السياسات والبرامج المعتمدة في هذا الشأن ومواءمتها، على نحو ما يوصي به برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧٠ - وأعرب عن دعم المنظمة للجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين الحوار بشأن مسائل الهجرة. وفيما يتعلق برابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة، تمضي المنظمة في دعم متابعة مؤتمر عام ١٩٩٦ لبحث مشاكل اللاجئين، والشريدين والعائدين إلى أوطانهم من خلال تعزيز الحوار بشأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأوضحت المنظمة أيضا ببرنامج هام من التعاون التقني يستهدف تحسين ومواءمة التشريعات والهيئات الوطنية في بلدان المنطقة في مجال الهجرة. وكذلك تشجع تبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والخبراء من مناطق أخرى من خلال تنظيم حلقات دراسية وأنشطة تدريب. وفي أمريكا الوسطى والشمالية تقدم المنظمة دعما سوقيا وتقنيا للمشاورات الإقليمية التي بدأت في عام ١٩٩٦ تحت اسم عملية بويبلو. وفي آسيا، تقدم المنظمة دعمها لعملية مانيلا التي أطلقت في عام ١٩٩٦، والتي تتيح لشتي البلدان تبادل المعلومات في مجال الهجرات غير المنتظمة والاتجار بالأشخاص؛ كما نظمت مشاورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧١ - ومضى يقول إن منظمة الهجرة تنظم كذلك حلقات عمل في مجال سياسات الهجرة الوطنية، والمشاورات التقنية بشأن تشريعات الهجرة، وحلقات تدريب للمسؤولين عن تنفيذ سياسات الهجرة. وأعلن أنه سوف تنظم بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دوره دراسية جديدة في القانون وسياسات الهجرات الدولية وأن هذه الدورة الدراسية تعد مثلا ملمسا على التعاون المشترك بين المؤسسات بهدف إتاحة الفرصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للتحكم بصورة أفضل في مسائل الهجرة.

٧٢ - السيد كافشوولا (المكسيك): قال إن شأن النظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يؤدي إلى تبادل الخبرات، وتبين المشاكل المصادفة واقتراح التدابير اللازمة لتحقيق أهداف المؤتمر. وقال إن المكسيك قام في إطار متابعته لمؤتمر القاهرة، بوضع برنامج وطني متعلق بالسكان (٢٠٠٠-١٩٩٥) يستهدف بصورة خاصة مواصلة تخفيض معدل النمو السكاني، والتخفيف من حدة آثار النمو السكاني الضخم، وتحسين حالة المرأة، وتدعم الأسرة وإعادة تنظيم التنمية الإقليمية وتوزيع السكان في إقليم البلد. كما عززت المكسيك اللامركزية من خلال دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات المكسيكية في مجالات التعليم، والعمل، والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان. وقال إن ثمة جهودا تبذل كذلك من أجل إشراك جميع الجهات الفاعلة المهمة، مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، في الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في مجال السكان والتنمية.

٧٣ - وشدد المتحدث على أهمية التعاون الدولي في تنفيذ برنامج العمل. وقال إن من الضروري الحذر من أن تتحول عملية القاهرة بعد ٥ سنوات إلى مجرد تبادل للمعلومات عن الخبرات، وإنه ينبغي انتهاز هذه الفرصة لتعزيز التعاون الدولي بفرض تحقيق الأهداف التي حددت.

٧٤ - السيد ميلر (منظمة العمل الدولية): قال إن تنامي انتشار المناطق الحضرية بدأ يؤثر بشدة في نمط حياة السكان وعملهم. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الظاهرة تحدث في إطار العولمة وفي إطار نزعة لا تفتّأ تتزايد تجاه إزالة القيود التنظيمية والطابع الهيكلي النظامي للعمل. وهذا هو السياق الذي تنوى منظمة العمل الدولية أن تسمّه فيه، بالتعاون مع شركائها، في تنفيذ قرارات المؤهل الثاني.

٧٥ - وقال إن برنامج عمل المؤهل يبحث بالتفصيل العلاقة الوثيقة القائمة بين العمالة وموضوعي المؤهل الثاني الرئيسيين: توفير المأوى المناسب للجميع، والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخر في التحضر باطراد. وقد وضعت منظمة العمل برنامجاً يستهدف التشجيع على استخدام التكنولوجيات التي تستلزم أيدي عاملة كثيفة، في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن شأن الاستثمار في الهياكل الأساسية أن يتيح للحكومات الوطنية والمحلية خلق الوظائف، لا سيما في قطاع البناء.

٧٦ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مؤتمر إسطنبول (A/53/267) الذي يذكر بخاصة أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ينبغي أن تبحث ما يقدمه مختلف الشركاء من مساهمات محددة لتنفيذ برنامج المؤهل على المستويين الوطني والم المحلي، وأشار المتحدث إلى أن الحكومات وأرباب الأعمال والنقابات، الممثلة جماعياً في المنظمة، قد أدت دوراً فعالاً في التحضير للمؤتمر. وأنه ينبغي للشركاء الاجتماعيين أيضاً أن يشاركون بصفة مباشرة في التحضير لدورات عام ٢٠٠١ الاستثنائية المعنية بمتابعة المؤهل الثاني.

٧٧ - ومضى يقول إن منظمة العمل الدولية قد أصدرت مؤخراً مبادئ توجيهية بشأن العمالة في المناطق الحضرية من شأنها أن تساعد الإدارات المحلية في خلق الوظائف. وإنها في إطار مساحتها في تنفيذ برنامج عمل المؤهل، تعمل حالياً على وضع برنامج خاص بالعمالة في المناطق الحضرية يركز على زيادة وتحسين الأعمال في القطاع غير الهيكلي، يتمثل هدفه بصورة خاصة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الحضرية المحرومة ومساعدة الحكومات الوطنية والمحلية في خلق الوظائف في المدن؛ وسيشجع البرنامج أيضاً على تبني نهج ابتكاريه في مجال خلق الوظائف في المناطق الحضرية.

٧٨ - وذكر أن منظمة العمل الدولية ترى أن الأعمال التحضيرية للدورات الاستثنائية المعنية بمتابعة المؤهل الثاني تكمل متابعة المؤتمرات الهامة الأخرى، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقال إنها مصممة في هذا الشأن على المشاركة بفعالية في تنفيذ برنامج عمل المؤهل وفي الأعمال التحضيرية لهذه الدورة.

٧٩ - السيد حنيف (باكستان): قال إن مؤتمر القاهرة أحدث تحولاً أساسياً في النهج المتبع في معالجة قضايا السكان والتنمية. فعوضاً عن وضع أهداف للحد من زيادة السكان، شدد المؤتمر بوجه خاص، في إطار التنمية البشرية، على تمكين المرأة بوصفه وسيلة أساسية للحد من النمو السكاني وتعزيز التنمية وحماية البيئة. وبالرغم

من القبول الواسع الذي حظي به ذلك النهج، فإن الاستعراض الأولي له يشير إلى أن التقدم المحرز لم يكن مرضيا تماماً. فمن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٩,٥ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠ يعيش ما يزيد على ٨ بلايين نسمة منهم في البلدان النامية. وسيكون من الصعب جداً إطعام ذلك العدد من السكان بالنظر لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة المتبعة في البلدان المتقدمة النمو.

٨٠ - ومضى قائلاً إن باكستان، بغية الحد من نموها السكاني، أعادت تشكيل برنامجها السكاني على أساس النهج المعتمدة في مؤتمر القاهرة على نحو تركز فيه على الصحة الإنجابية وتمكين المرأة والشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأشار إلى إحراز نتائج مشجعة بالفعل وإلى التزام الحكومة بتكييف جهودها خلال خطتها الخمسية التاسعة. وسيحاول البرنامج تخفيض معدل نمو السكان إلى ١,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣. ورفعت الاعتمادات المخصصة للبرنامج لكنها ظلت أقل بكثير من الموارد اللازمة لتحقيق أهداف مؤتمر القاهرة.

٨١ - وأردد قائلاً إن دورة الجمعية العامة المخصصة لمتابعة مؤتمر القاهرة ستتيح فرصة للقيام، على نحو موضوعي، بتحليل القيود التي تعيق وضع استراتيجيات فعالة لتنفيذ برنامج العمل. وأكد أن عدم وجود موارد يشكل بطبيعة الحال أحد القيود الرئيسية؛ وأن هناك نقاصاً كبيراً في نسبة الموارد المتوقعة الحصول عليها من المجتمع الدولي. وقال إن إعادة التوجيه الناشئة عن الإجماع الذي توصل إليه مؤتمر القاهرة لا يمكن تنفيذها ما لم تتوفر الوسائل الازمة لها. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المنتدى الدولي المقرر عقده في لاهي في عام ١٩٩٩ من صياغة توصيات عملية منحى بشأن تنفيذ برنامج العمل.

٨٢ - واستطرد قائلاً إن الضغط الذي لا يمكن استمراره الناشئ عن النمو الضخم في عدد سكان العالم يهدد بإبطال مفعول الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن من مصلحة المجتمع الدولي بأسره بأن يعمل معاً للتصدي لذلك التهديد.

٨٣ - السيد يون (جمهورية كوريا): قال إن استعراض تنفيذ برنامج عمل القاهرة ينبغي أن يركز على السياسات المتغيرة والتجارب العملية على الصعيد القطري وأن يسعى إلى تبيان العوائق واقتراح إجراءات مستقبلية لبلوغ الأهداف المحددة.

٨٤ - وأعلن أن برامج تنظيم الأسرة والسكان التي نفذها بلده قد أحرزت نتائج جيدة ويمكن أن تستخدم كنماذج تحتذيها البلدان النامية الأخرى. وقد نجحت السلطات في الحد من النمو السكاني وهي تركز حالياً على تحسين نوعية المعيشة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

٨٥ - ومضى قائلاً إن الغرض من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٩ لا ينبغي أن يكون إعادة التفاوض على الاتفاques التي تم التوصل إليها في مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤ وإنما ينبغي لها أن تكفل تنفيذها. وأضاف أن من غير المعقول تقييم برنامج كل بلد على حدة دون مراعاة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل منه على حدة. فعلى سبيل المثال، ينبغي تطبيق معايير على البلدان ذات

معدلات الولادة المنخفضة تختلف عن المعايير التي تطبق على البلدان ذات معدلات الولادة المرتفعة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن الغرض النهائي لبرنامج عمل القاهرة هو تحسين نوعية المعيشة، فإنه ينبغي منح أولوية لقضايا الصحة من أجل تحقيق ذلك الهدف على الصعيد الوطني. وينبغي لجميع البلدان إجراء تعداد للسكان خلال السنوات الخمس المقبلة، بمساعدة من الأمم المتحدة.

٨٦ - وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية المستدامة، دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤئل الثاني. وينبغي للبلدان أن تتبادل معلومات بشأن أفضل ممارساتها وأنشطتها على الصعيد القطري في مجال بناء القدرات. وذكر أن الحكومات المحلية تقوم بدور حيوي في تنفيذ جدول أعمال المؤئل. وإن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يدير برامج هامة كثيرة وينبغي وبالتالي تعزيزه. وقال إن المؤئل لم ينجح في تحويل أنشطته التنفيذية إلى بيانات تتعلق بالسياسة يمكن أن تستخدمها البلدان كنموذج في ميدان المستوطنات البشرية. وفي هذا السياق، رحب بإعادة تنظيم أعمال المركز وأعرب عن أمله في أن يتمضض ذلك عن نتائج إيجابية.

٨٧ - السيد مينت (ميانمار): أشار إلى مسألة المستوطنات البشرية ووصف النتائج الإيجابية التي أحرزتها ميانمار في تنفيذ جدول أعمال المؤئل ونسب ذلك النجاح إلى التعاون الوثيق بين المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٨٨ - ومضى قائلاً إن الزيادة السريعة في عدد سكان يانغون، عاصمة ميانمار، تسببت في خلق حالة حرجة. ففي سائر أرجاء المدينة، يعيش مستقطبون في أعداد متزايدة من مدن الأكواخ لا تتوفر فيها مرافق صحية كافية. ونتيجة لذلك تعين على "إدارة المستوطنات البشرية وإنشاء المساكن" الشروع ببرنامج للتنمية الحضرية قائم على التعاون بين السكان المحليين والسلطات المحلية والقطاع الخاص والوكالات الحكومية المعنية. وتم اختيار بعض مناطق مدن الأكواخ لتكون بمثابة مشاريع رائدة؛ ودعى السكان المحليون للمشاركة في عملية صنع القرار وأدرجت اقتراحاتهم في صلب الخطة الأولية. وغالبية الأسر التي تعيش في تلك الأكواخ المتداعية لا يحق لها أساساً الوجود فيها قانوناً. وعرض على تلك الأسر مبلغ من المال لإخلاء مساكنهم حيث كان ذلك هو ما يرغبون. أما الأسر التي لم تأخذ بال الخيار النقدي فقد أعطيت حق الملكية الكاملة لشقة حديثة. وسيكون في استطاعة بعض الأسر شراء أرض ومسكن في ضواحي يانغون باستخدام المال الذي حصلت عليه. وحظيت تلك الصيغة بدعم جميع قطاعات السكان المعنيين. ويجري حالياً تنفيذ مشاريع كثيرة أخرى، استناداً إلى تلك الخطة، ووفقاً لأهداف جدول أعمال المؤئل. وبالرغم من عدم كفاية الموارد المتاحة لميانمار فإنها تسعى إلى تخصيصها على نحو يكفل فعاليتها القصوى. ومع ذلك فإن ميانمار، مثلها مثل كثير من البلدان الأخرى، بحاجة إلى مساعدة مالية وتقنية من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال المؤئل.

٨٩ - السيدة مفوتلاني (ليسوتو): قالت إن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/53/407) يوفر معلومات مفصلة عن نطاق وأولويات الاستعراض المقرر إجراؤه وعن دور منظومة الأمم

المتحدة والمجتمع المدني ويتضمن إشارة إلى الاجتماعات الإقليمية والدولية العديدة التي عقدت. وذكرت أن التقرير يعتبر وثيقة مفيدة ومثقبة.

٩٠ - ومضت قائلة إنه وقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كانت ليسوتو قد اعتمدت بالفعل، سياسة سكانية طموحة جداً واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من خطتها الإنمائية الخمسية الخامسة. وأضافت أن ليسوتو بلد جبلي وغير ساحلي، ونتيجة لتأكل التربة، هبطت فيه نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من ١٣ في المائة في عام ١٩٦٦ إلى أقل من ١٠ في المائة وقت إعداد الخطة الإنمائية الخامسة. وحيث أن الزراعة تشكل الدعامة الأساسية لاقتصاد ليسوتو، أصبح من الضروري جداً اتباع سياسة لإدارة السكان تراعي قاعدة الموارد. وقالت إن ليسوتو، تواصل بنشاط تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة في إطار برنامج رعاية صحة الأم والطفل. وتحقيقاً لتلك الغاية، شروع كذلك بحملات تثقيفية تستهدف جميع شرائح السكان. ووضع تصور لإقامة آليات مؤسسية لتنفيذ تلك السياسة.

٩١ - وأردفت قائلة إن ليسوتو أنشأت في أعقاب انعقاد مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤ إدارة لخطيط شؤون السكان والقوة العاملة؛ ونظمت حلقات دراسية وحلقات عمل لمجموعات مختلفة. وأضافت أن برنامج مبادرة الأممومة السالمة الذي وضعه ليسوتو يعتبر من أنجح البرامج في أفريقيا ويمكن اعتباره نموذجاً تحتذيه البلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي.

٩٢ - وتابعت قائلة إنه في مجال جمع البيانات، أجرت ليسوتو تعداداً للسكان في عام ١٩٩٦ تبين بنتيجه أن عدد سكانها يبلغ حوالي مليوني نسمة. كما أجريت دراسات عن صحة المراهقين والقوة العاملة. وتشير الدراسة المتعلقة بالقوة العاملة إلى أن معدل البطالة يناهز ٤٠ في المائة؛ ومن المعتقد أن الأضطرابات السياسية التي حدثت مؤخراً في ليسوتو ساهمت أيضاً في تلك الحالة المثيرة لللائز عاجلاً أصلاً.

٩٣ - وأكدت أن ليسوتو لا تزال مشاركاً فعالاً في الأنشطة السكانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ وتشاورت من حين لآخر على وجه الخصوص مع المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ما يدور وما يحصل في الاجتماعات الإقليمية والأقليمية التي عقدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٩٤ - السيدة صادق (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): وجهت الشكر للوفود التي أبدت تعليقات إيجابية على عملية "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات" وخصّت بالذكر وفدي إندونيسييا والنمسا؛ وقالت إن تلك التعليقات ستولى المراقبة الواجبة. ورحّبت بإقرار الوفود بعدم ضرورة التفاوض من جديد بشأن اتفاقات القاهرة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٩.

٩٥ - وقالت إن الاحتياجات الازمة في مجال تعداد السكان احتياجات ضخمة، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي أقل البلدان نمواً في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قام، في إطار اللجنة الاقتصادية لافروبا، بعقد اجتماع لبلدان أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفياتية

السابقة في آسيا الوسطى بغرض النظر في تلك المسألة، ويعمل حالياً على تنظيم اجتماع آخر للشركاء المانحين للنظر في احتياجات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٩٦ - وفيما يتعلق بالموارد، قالت إن على البلدان الصناعية أن تدرس اقتراح الترويج بشأن تخصيص ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لبرامج الصحة الإنجابية.

٩٧ - السيد هابرمان (مدير الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن اللجنة الإحصائية ولجنة التنمية والسكان أقرتا على السواء بأهمية تعدادات السكان واتخذتا قرارات تؤكد على ضرورة توافر بيانات عن تعدادات السكان لدى جميع البلدان.

٩٨ - وأعلن أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أصدرت مبادئ توجيهية وتحصيات بشأن عمليات المسح المقبلة المتعلقة بـتعدادات المساكن والسكان.

٩٩ - ومضى قائلاً إن الإدارة تشارك أيضاً على الصعيد الثنائي في تعاون مفيد مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع البلدان. وسلمت مؤخراً، في إطار جهودها الرامية لإنشاء شبكات دون إقليمية لإجراء تعدادات للسكان، بأهمية تعزيز القدرات الإقليمية اللازمة لتمكين البلدان من مساعدة بعضها البعض في الأنشطة المتعلقة بتعدادات السكان. وأضاف أنه تم تحقيق ذلك بالفعل في منطقة جنوب المحيط الهادئ وأنه تم تنظيم دورة تدريبية لحوالي ١٠ بلدان بهدف وضع نهج مشترك في مجال تجهيز البيانات بحيث يصبح بالإمكان تحليل المعلومات في المنطقة بأسرها. وهناك تصور لوضع برنامج مماثل لمنطقة آسيا الوسطى سيتم تنفيذه بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما ستنظم حلقة عمل في جنوب أفريقيا للبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وسيركز هذا البرنامج أيضاً على بناء القدرات على المستوى دون إقليمي.

١٠٠ - وفي ختام بيته، قال إن اللجنة الإحصائية اعتمدت وأصدرت مؤخراً مبادئ توجيهية منقحة للإحصاءات المتعلقة بالهجرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٥.

-----